

Distr.: General
9 March 2006
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام الشهري بشأن دارفور

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٥ من القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٧ من القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤) والفقرة ١٢ من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥).

ثانيا - انعدام الأمن في دارفور

٢ - ازدادت المشاكل الأمنية التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تصعيدا في كانون الثاني/يناير بسبب أعمال اللصوصية، والصدامات المسلحة والتوترات على امتداد الحدود مع تشاد مما أدى إلى حالة خطيرة وغير مستقرة في دارفور.

٣ - وتدهورت الحالة في منطقة غرب دارفور بوجه خاص. وتشير التقارير إلى أن جماعات المتمردين التشاديين أو الفارين من الجيش قد دخلوا مسافة ٢٥٠ كيلومترا في الأراضي السودانية كما تواصل تجميع القوات على جانبي الحدود. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، شنت قوات المعارضة التشادية هجوما على آدا ومودينا في تشاد انطلاقا من الأراضي السودانية.

٤ - وفي جبل مرة، في غرب دارفور، شن قرابة ١٦٠ مقاتلا من جيش التحرير السوداني هجوما على قوات الجيش السودانية في غولو في ٢٣ كانون الثاني/يناير وتواصل القتال عدة أيام. وخلال عمليات القتال، تعرضت قافلة تنقل موظفين تابعين لمنظمة غير حكومية تحت حماية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى إطلاق النار.

٥ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، تعرضت وحدة من الشرطة تحرس ٨٠ شاحنة تجارية متوجه من الفاشر شرقا إلى كبكايبية إلى كمين نصبه جيش تحرير السودان. وقتل في هذه



العملية اثني عشر شرطيا.من فيهم قائد قوة الشرطة، بينما أصيب ستة عشر شرطيا آخر بجروح. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، تحطمت طائرة هيلكوبتر تابعة للأمم المتحدة كانت تقوم بإجلاء موظف تابع لمنظمة غير حكومية من المنطقة نفسها في قرية دايا، وكان على متنها ١٦ راكبا. وتوفي أحد ركاب الطائرة، وهو موظف محلي تابع لمنظمة GOAL غير الحكومية في هذه الحادثة التي لا يزال التحقيق جار فيها. وتشير التقارير الأولية إلى أن الحادثة كانت بسبب عطل ميكانيكي. ونجا بقية الركاب الذين أصيبوا بجروح طفيفة.

٦ - وتواصلت الهجمات على عمال الإغاثة الإنسانية في غرب دارفور. وتعرضت قافلة تابعة لمنظمة غير حكومية دولية إلى السطو في هبيلة كناري جنوب شرقي الجنية وتعرض بيت للضيافة في الجنية إلى السطو المسلح. وردا على ذلك، أعلنت الأمم المتحدة التحول من المرحلة الأمنية ٣ إلى المرحلة الأمنية ٤. وللتقليل من درجة تعرض موظفين للخطر قيدت الأمم المتحدة تنقل عمال المعونة الإنسانية إلى مدينة الجنية وخفضت مستويات الموظفين في المنطقة لتيسير نقلهم سريعا إلى مكان آخر إذا تدهورت الحالة أكثر.

٧ - وفي جنوب دارفور، اندلع القتال في شعبية بين جيش تحرير السودان والقوات الحكومية في ٢٥ كانون الثاني/يناير، مما استوجب إجلاء سبعة موظفين تابعين للأمم المتحدة إلى نيالا. وتشير تقارير أخرى إلى زيادة التوتر في منطقة فريدا بين جيش تحرير السودان والمزارعين المحليين.

٨ - وتعرضت أيضا قوافل الإغاثة الإنسانية والقوافل التجارية في جنوب دارفور إلى السطو. وفي شمال دارفور، احتجز موظفو الأمن موظفا تابعا للأمم المتحدة واستجوبه بعد عودته من اجتماع أمني مع جيش تحرير السودان.

٩ - وعلى إثر القرار الذي اتخذته مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٢ كانون الثاني/يناير لدعم عملية الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى بعثة تابعة للأمم المتحدة، من حيث المبدأ، انطلقت تظاهرات نظمها السلطات الحكومية ضد الأمم المتحدة في مناطق مختلفة في دارفور. وكانت هذه التظاهرات في معظمها سلمية ومنظمة، باستثناء تظاهرة في نيالا حيث رشق المتظاهرون المركبات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية بالحجارة وردت الشرطة الفعل بسرعة لاحتواء الموقف.

ثالثا - حقوق الإنسان وتوفير الحماية

١٠ - لم توفر الشرطة الحماية للسكان المدنيين في مواجهة الهجمات المستمرة التي تشنها الميليشيات. وتأثر النظام العام بشدة في الجنية بسبب الهجوم الذي شنته الميليشيات المسلحة

في كانون الأول/ديسمبر على ابو سروج في منطقة غرب دارفور والذي قُتل فيه ١٩ مدنيا. وتلا ذلك أعمال عنف انتقامية بين الشرطة والسكان المحليين. ولجأت الشرطة إلى استخدام القوة المفرطة مما أدى في إحدى الحالات إلى وفاة طالب مدرسة ثانوية. ووفقا للسلطات، فإن أفراد الشرطة الذين أطلقوا النار بصورة عشوائية محتجزون الآن. وسلطت هذه الحادثة الأضواء على الحاجة الملحة إلى تدريب الشرطة على أساليب مكافحة الشغب حتى تتمكن من تسوية القضايا المتعلقة بالنظام العام بصورة سلمية.

١١ - والمدنيون الذين يعيشون في مناطق الثوار والذين ينتمون إلى نفس الأصل العرقي، معرضون بوجه خاص إلى انتهاكات حقوقهم الإنسانية على أيدي القوات المسلحة السودانية. وأشار تقييم مشترك أولي، أجراه مكتب منسق الشؤون الإنسانية وبعثة الأمم المتحدة في السودان في الفترة من ٧ إلى ١٠ كانون الثاني/يناير في غولو، شرقي جبل مرة (غرب دارفور)، إلى حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان على أيدي القوات المسلحة السودانية، بما في ذلك اعتقالات واحتجازات تعسفية، وتخويف السكان المدنيين وفرض قيود على حرية التنقل.

١٢ - ويجب ألا تستخدم صلاحيات الطوارئ في دارفور لتبرير انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية. وقد أعربت في السابق عن القلق إزاء استخدام الاحتجاز التعسفي والتعذيب الذي يمارسه أفراد الأمن الوطني والاستخبارات العسكرية ضد المحتجزين السياسيين المزعومين. وكما يقر بذلك الدستور الوطني المؤقت، فإن مثل هذه الأعمال لا يمكن أن تبرر إطلاقا حتى في أوقات حالات الطوارئ. وتستخدم أيضا قوانين الطوارئ لفرض قيود على حقوق الإنسان الأخرى في دارفور، بما في ذلك حرية التعبير، وتكوين الجمعيات والاجتماع.

١٣ - وفي ٧ كانون الثاني/يناير، ترأس وزير الخارجية وممثلي الخاص، السيد جان برونك، الاجتماع الأول لآلية التنفيذ المشتركة منذ إنشاء الحكومة الوطنية. وقرر الاجتماع إنشاء فريق عامل فني لمناقشة تمديد الوقف الاختياري، وإعادة تنشيط اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار، واستعراض التقرير النهائي للبعثة الفرعية التابعة لآلية التنفيذ المشتركة إلى غرب دارفور، وإيفاد بعثة رفيعة المستوى إلى دارفور في شباط/فبراير، والاجتماع على أساس منتظم أكثر. وفضلا عن ذلك، طلب ممثلي الخاص أن تكون قرارات منح تراخيص دخول بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى جميع مرافق الاحتجاز في السودان قرارات خطية لتمكين المراقبين من إثبات حقهم في الدخول عند مواجهتهم أي عراقيل. وأحث حكومة الوحدة الوطنية على تلبية هذا الطلب من أجل كفالة رصد أماكن الاحتجاز بصورة فعالة وشفافة.

١٤ - وكما ذكرت ذلك في تقرير للشهر الماضي، فقد قامت بعثة مشتركة بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة في السودان وممثلي المجتمع الدولي بزيارة إلى غرب دارفور في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، وذلك تحت رعاية آلية التنفيذ المشتركة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان لتوفير الحماية. وعلى إثر هذه البعثة لوحظت بعض التطورات الإيجابية، من ذلك نشر قيادة جديدة للشرطة في منطقة مورني، وهو إجراء قد يعزز مكافحة الإفلات من العقوبة. وعلى سبيل المثال، تحقق أيضا بعض التقدم في كفالة محاكمة أحد أفراد الشرطة متهم باغتصاب قاصر في مخيم مورني للنازحين الداخليين.

١٥ - وقد أثار تدهور الحالة الأمنية في غرب دارفور على الحالة الأمنية عموما هناك، إذ تحدث حالات التشرد القسري يوميا تقريبا. وتُعزى بعض حالات التشرد القسري إلى الصراع القبلي، بما في ذلك في منطقة زالنجي حيث أُحبر الآلاف على ترك منازلهم في آخر كانون الأول/ديسمبر وبداية كانون الثاني/يناير. وتُعزى حالات أخرى من التشرد إلى القتال بين جيش تحرير السودان من جهة والقوات المسلحة السودانية وقوات الميليشيا من جهة أخرى - كما هو الشأن في منطقة في جبل مُرّة، حيث تم مؤخرا تشريد نحو ٢٠ ٠٠٠ شخص.

١٦ - ويبدو أن موقف السلطات الحكومية الرفيعة المستوى إزاء العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس قد تعيّر. إذ اعترف محافظو ثلاث ولايات في دارفور بوجود هذه المشكلة. بيد أنه لا تتوفر بعد أدلة على اتخاذ تدابير منظمة في الميدان، بما في ذلك الإجراءات القانونية اللازمة ضد المشتبه فيهم. ولا يزال الأطفال مستهدفون بالعنف الجنسي. وتقوم بعثة الأمم المتحدة في السودان بوجه خاص بمتابعة خمس حالات منفصلة في شمال دارفور وغرب دارفور حدثت في الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ برزت بشأنها أدلة قوية على اغتصاب أطفال دون سن الخامسة عشرة.

رابعاً - الحالة الإنسانية

١٧ - تُبذل الجهود الإنسانية في دارفور في جو يسوده العنف وعدم اليقين كما هو مبين أعلاه. فقد حدثت حالات اختطاف مسلح لشاحنات تجارية وإنسانية، شملت مركبات تحمل علامات واضحة تشير إلى أنها تابعة لبرنامج الأغذية العالمي. واستلزم تدهور الحالة الأمنية في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي اتخاذ الأمم المتحدة لإجراءات احتياطية إضافية في أجزاء كثيرة في غرب دارفور. ونتيجة لذلك، لم يبق في المناطق المحظورة سوى عمال المعونة الإنسانية التابعين للأمم المتحدة المسؤولين عن توفير الاحتياجات الملحة والاحتياجات الأولية لإنقاذ الحياة (المواد الغذائية والتغذية في حالات الطوارئ والخدمات الصحية، والمياه والمرافق

الصحية، والمأوى، فضلا عن حماية حقوق الإنسان). ولا يزال هؤلاء العمال يقدمون المساعدة الإنسانية الحيوية إلى السكان المدنيين المتضررين بالصراع. بيد أنه نتيجة لتدهور الحالة الأمنية فإن المعونة الإنسانية لم تعد تصل إلى قرابة ٣٠.٠٠٠ شخص يعتمدون على المساعدة الإنسانية في المناطق الواقعة حوالي سيليا و كلبوس شمال الجنية. وفي هذه المناطق، أجبرت طائرات الهيلكوبتر التي تقوم بتوزيع المعونة الإنسانية على أن تظل رابضة على الأرض بسبب تهديدات القوات المتمردة. وعلاوة على ذلك، أصبحت منازل عمال المساعدات الإنسانية وأماكن عملهم معرضة أكثر فأكثر لعمليات السطو التي تتسم معظمها بالعنف.

١٨ - وعلى العكس من منطقة غرب دارفور، حيث إمكانيات الوصول محدودة، فإن الحالة في شمال دارفور إيجابية نسبيا حيث يتاح لعمال المعونة الإنسانية إمكانية جيدة للغاية للتنقل في كامل أنحاء الولاية. وفي الوقت نفسه، فإن استخدام الحكومة في شمال دارفور وغربها مؤخرا لطائرة هيلكوبتر مشابهة لطائرات الهيلكوبتر التي تشغلها بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان والأمم المتحدة، وكانت تحمل علامات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في رحلة واحدة على الأقل، يعرض حياة عمال المعونة الإنسانية وقوات الحماية للخطر. وأحث بقوة الحكومة على تفادي استخدام أي مركبات أو طائرات تحمل علامات يمكن أن تسبب خلطا بين العمليات الإنسانية والعمليات العسكرية.

١٩ - فعمال المعونة الإنسانية في دارفور مقيدون أيضا بسبب التأخيرات الإدارية المتكررة والإجراءات البيروقراطية المتعلقة بتمديد التأشيرات، ووثائق الهوية، وتراخيص السفر وما إلى ذلك. وفي كانون الثاني/يناير، مُنع عدد من الوكالات الإنسانية من الوصول إلى السكان المتضررين وسحبت منهم تراخيص سفرهم على إثر طلب محصص تقدمت به لجنة المعونة الإنسانية تطلب فيه إلى الوكالات أن تقدم استبيانات تتضمن معلومات مالية مفصلة تتعلق بعملياتها. وفي بعض المواقع، قُدم هذا الطلب أيضا إلى وكالات الأمم المتحدة. ويترتب على منع وصول الوكالات إلى المجتمعات المحلية وعدم قدرتها على نقل السلع الإنسانية تأثير سلبي في هذه المجتمعات. وفي بعض الحالات، مُنع الموظفون من دخول مراكز التغذية لمساعدة أكثر الأشخاص ضعفا. وفي حالات أخرى، مُنعت شاحنات محملة بالإمدادات الغذائية من الوصول إلى مناطق التوزيع.

٢٠ - وهناك مشكلة أخرى تتمثل في الكيفية التي يتم بها تمديد "الوقف الاختياري للقيود المفروضة على العمل الإنساني". ففي أواخر كانون الأول/ديسمبر، أعلنت لجنة المعونة الإنسانية تمديد هذا الوقف الاختياري، ولكن إلى غاية ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦ فقط، مما يعقد تخطيط المنظمات غير الحكومية للتدخلات الإنسانية الطويلة الأجل. وأحث بقوة

حكومة السودان على الموافقة على تمديد الوقف الاختياري حتى نهاية عام ٢٠٠٦ لتمكين المجتمع الإنساني من إحراز تقدم في مواجهة الأزمة المتواصلة.

٢١ - وأخيراً، يساورني القلق بسبب التقارير التي تفيد بأن جهات مانحة رئيسية ستخفض تمويلها لأغراض العمليات الإنسانية في دارفور في عام ٢٠٠٦. فالأموال المتاحة للمساعدة آخذة في النقصان في حين أن هناك نحو ٣ ملايين شخص لا يزالون بحاجة إلى دعمنا.

خامسا - عملية السلام في دارفور

٢٢ - وحتى وقت قريب، لم يكن هناك سوى تقدم قليل ليبلغ عنه في عملية أبوجا للسلام، باستثناء حالة بارزة هي لجنة تقاسم الثروة. وبدت الحركات المسلحة أكثر تركيزاً على هرمياتها الداخلية منها على الدفع قدماً بعملية السلام. وقد أحرزت المناورات التي لا تتوقف من أجل السلطة، والتوتر المستمر بين تشاد والسودان، وعملية اختيار رئاسة الاتحاد الأفريقي، الحركات المسلحة عن المشاركة في العملية بشكل كامل. ومن جانب الحكومة، لم يختبر بعد مدى استعدادها لتقديم تنازلات قوية.

٢٣ - ويبدو أن قرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٢ كانون الثاني/يناير بأن يدعم، مبدئياً، انتقالاً من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية للأمم المتحدة، أعطى زخماً جديداً للأطراف السودانية المتفاوضة في أبوجا. وبالرغم من أن العمل داخل لجنة تقاسم الثروة تقدم دائماً بسرعة ملائمة، فإن لجنتي تقاسم السلطة والترتيبات الأمنية تتكبان بدورهما حالياً على القضايا الجوهرية.

٢٤ - ففي اللجنة المعنية بالترتيبات الأمنية، اقترح فريق الوساطة توزيع المناقشات على أربعة أفرقة عاملة أصغر معنية بما يلي: آليات الرصد والتحقق؛ وحماية الأشخاص المشردين داخلياً وطرق الإمداد؛ ونزع السلاح وإعادة الانتشار والتجمع؛ والدعم اللوجستي لقوات الحركات المسلحة. وقد تسارعت وتيرة المفاوضات، وخاصة في لجنة الأمن، بشكل كبير مقارنة مع الفترة تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر. وركز النقاش أساساً على كيفية تنشيط آلية اللجنة المشتركة.

٢٥ - وفي لجنة تقاسم السلطة، تواصل النقاش بشأن القضايا الجوهرية. وجرى التركيز على اعتماد عملية نيفاشا نموذجاً للمناقشات. وفي المفاوضات الثنائية المباشرة، كانت الأطراف تناقش النسب المئوية التي ستطبق على المشاركة السياسية لدارفور على صعيد الجهازين التنفيذي والقضائي الوطنيين وفي مؤسسات من قبيل الخدمة المدنية.

٢٦ - ومن الأهمية بمكان تسليط الضوء على أن أي اتفاق ينشأ عن عملية أوجها ينبغي أن يتضمن أحكاماً تتعلق بإجراء حوار هادف فيما بين سكان دارفور، وفقاً لإعلان المبادئ لتسوية الصراع السوداني في دارفور الذي وقعته الأطراف في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥. ومن شأن هذا الحوار أن يؤدي إلى تحقيق الشمولية اللازمة لبناء سلام دائم.

سادسا - دعم الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

٢٧ - في ٣ آذار/مارس، بلغ قوام بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ما مجموعه ٦ ٨٩٨ فرداً في دارفور، يشمل ٧١٥ مراقباً عسكرياً و ٣٨٥ فرداً من أفراد الشرطة المدنية، و ٢٧ موظفاً دولياً، و ١١ فرداً من أفراد لجنة وقف إطلاق النار، وقوة لتوفير الحماية قوامها ٤ ٧٦٠ جندياً. وظلت بعثة الأمم المتحدة في السودان على اتصال وثيق ببعثة الاتحاد، من خلال إجراء اتصالات منتظمة مع رئيس البعثة الذي يقع مقره في الخرطوم ومع أفراد بعثة الاتحاد في دارفور، ومن خلال عقد اجتماعات دورية بين موظفي الاتحاد الأفريقي وموظفي بعثة الأمم المتحدة في السودان، وبين خلية تقديم المساعدة ونظرائهم في مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا.

٢٨ - وأنشأ رئيس فرقة العمل المتكاملة الخاصة بدارفور لجنة تقنية تضم ممثلي الاتحاد الأفريقي والشركاء و خلية تقديم المساعدة لتساعد على كفاءة تنفيذ توصيات بعثة التقييم بقيادة الاتحاد الأفريقي التابعة لبعثة الاتحاد الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٢٩ - وفي إطار مساعي مفوضية الاتحاد الأفريقي لتأمين الموارد اللازمة لمواصلة عمليات الاتحاد في دارفور، عممت على شركاء بعثة الاتحاد الأفريقي ميزانية مفصلة تبين الاحتياجات المالية للفترة من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وأحث كل المانحين على الاستجابة لهذا الطلب على وجه الاستعجال. ولا يزال أعمل مع رئيس مفوضية الاتحاد، ألفا عمر كوناري، والشركاء الأساسيين للدعوة إلى عقد مؤتمر شامل عن الأزمة في دارفور. وبالإضافة إلى معالجة الأوجه السياسية والأمنية والإنسانية للصراع، فمن شأن هذا المؤتمر أن يتيح فرصة لتأمين دعم الاحتياجات غير الملباة في ميزانية بعثة الاتحاد الأفريقي.

٣٠ - ووفقاً لبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/5)، فقد شرعت في وضع تخطيط للطوارئ بشأن مجموعة من الخيارات تتعلق بإمكانية الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية للأمم المتحدة.

٣١ - وسيكون التشاور عن كثب مع الاتحاد الأفريقي عنصراً مركزياً في التخطيط لإمكانية الانتقال. وفي هذا الصدد، التقى ممثلي الخاص، بناء على دعوة من الاتحاد الأفريقي،

بكبار موظفي مفوضية الاتحاد الأفريقي في ١٤ شباط/فبراير لمناقشة إمكانية الانتقال إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور. وستستمر هذه المناقشات على جميع الأصعدة، ولا سيما في الخرطوم والفاشر.

سابعاً - ملاحظات

٣٢ - عقب قرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٢ كانون الثاني/يناير وبيان رئيس مجلس الأمن الصادر في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦، اتخذت خطوات لإجراء المشاورات ذات الصلة بعملية الانتقال مع الاتحاد الأفريقي، التي دعا إليها بلاغ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وللشروع في تخطيط للطوارئ لعملية للأمم المتحدة في دارفور.

٣٣ - وقد جرى إنشاء فريق تخطيط مخصصين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك وفي السودان، في إطار بعثة الأمم المتحدة في السودان. والمرحلة الأولى من التخطيط جارية على قدم وساق، استناداً إلى التوجيهات الاستراتيجية التي قدمتها. ويجري التركيز حالياً على جمع المعلومات والبيانات تحضيراً لبعثة تقييم تقني سيتم إيفادها بمجرد أن تسمح الظروف بذلك وسيتم فيها تحديد خيارات الانتقال. وسيطلب نجاح البعثة في إجراء هذا التقييم دعم حكومة السودان. وعلى إثر بعثة التقييم التقنية، سيتم وضع تقرير عن الخيارات المتعلقة بإمكانية الانتقال لتقديمه إلى مجلس الأمن.

٣٤ - وكانت إنجازات بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور ملحوظة، وتعكس التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بالبحث عن حل لأزمة دارفور. وبهذا المعنى، سيكون من الخاطئ تصوير أي انتقال إلى الأمم المتحدة في دارفور أنه الاستعاضة عن قوة "أفريقية" بقوة "دولية". فبعثة الاتحاد الأفريقي الحالية في دارفور هي بالفعل قوة دولية تعمل في إطار ولاية قررها الاتحاد الأفريقي بتأييد من مجلس الأمن وبمشاركة قوات وأفراد من أكثر من ٢٩ بلداً. وبالمثل، ستعتمد عملية تقودها الأمم المتحدة في دارفور بشكل كبير على مساهمات الأفارقة ودعمهم إلى جانب غيرهم من المساهمين القادرين. وفي كل الأحوال، فإن جهودنا في دارفور جزء من نهج تعاوني دولي وستبقى كذلك. وفي الوقت نفسه، من الهام التشديد على أنه سيكون على أية عملية يمكن أن تخلف بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان أن تختلف عنها نوعياً، وخاصة فيما يتعلق بتنقل القوة.

٣٥ - وبالرغم من أن الحكومة السودانية تعرب عن تحفظات في هذه اللحظة، فإننا نأمل في كسب تعاونها عند قيامنا بالتخطيط. وفي الواقع، سيكون تعاون الحكومة شرطاً في هذه

العملية، نظرا لأن طلب مجلس الأمن الشروع في التخطيط لإمكانية الانتقال ينص، وهو محق في ذلك تماما، على أن نقوم بذلك بالتعاون والتشاور عن كثب مع أطراف محادثات أبوجا للسلام.

٣٦ - ومع تقدم التخطيط بتشاور مع الأطراف، سيتعين أخذ العنف المتواصل والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في المنطقة، وتشريد أكثر من ثلاثة ملايين شخص، وتزايد عدم الاستقرار في المنطقة الحدودية مع تشاد في الاعتبار. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون الأهداف الأساسية للجهود الدولية في دارفور هي المساهمة في حماية المدنيين المعرضين للخطر، وذلك لتهيئة بيئة مواتية للمصالحة الوطنية في بلد تُحترم فيه حقوق الإنسان، ويمكن فيه للمشردين داخليا واللاجئين أن يعودوا إلى ديارهم بأمان وكرامة. وسيسترشد التخطيط للطوارئ المتعلقة بإمكانية الانتقال إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور بهذه الأهداف كما ينبغي إنجازها من خلال وجود متعدد الأبعاد، بما في ذلك العناصر المتعلقة بالسياسة والجيش والشرطة والعمل الإنساني وحقوق الإنسان.

٣٧ - وبالرغم من أن حجم العنصر العسكري في مثل هذه البعثة وتكوينه وقدراته ستوقف على مجموعة من العوامل - فإن العامل الحاسم قد يكون هو حالة ترتيبات وقف إطلاق النار في دارفور. فمن دون وقف فعلي لإطلاق النار، تقيد به الأطراف تماما، سيكون من اللازم تزويد أي وجود أممي دولي في دارفور بالولاية والتجهيزات اللازمة لاتخاذ إجراءات قوية لحماية المدنيين المعرضين للخطر.

٣٨ - وقد تأكد هذا في الأسابيع الأخيرة التي شهدت خلالها دارفور اصطدامات عديدة انتهكت فيها الحركات المسلحة والقوات الحكومية تكرارا وقف إطلاق النار، وزادت فيها الميليشيات نار العنف استعارا. وأدت هذه الاصطدامات إلى قتل وتشريد العديد من المدنيين، وتسببت في الوقت نفسه في تدمير الممتلكات وسبل العيش. وينبغي أن يدرك مرتكبو هذه الأعمال أنهم سيواجهون المساءلة عن عملهم على تأييد الصراع في دارفور. وتواصل بعثة الأمم المتحدة في السودان جهودها لترع فتيل هذه الصراعات من خلال بذل المساعي الحميدة على المستوى المحلي لثني جميع الأطراف عن اللجوء إلى العنف كوسيلة لتحقيق أهدافها السياسية. ومع ذلك، فإن هذا ليس بديلا لتسوية سياسية دائمة، وهي هدف محادثات السلام فيما بين السودانيين في أبوجا بقيادة الاتحاد الأفريقي.

٣٩ - وينبغي لأطراف هذه المحادثات أن تبدي التزاما ومرونة أكبر للوصول إلى تسوية عن طريق التفاوض، وأن تدرك أكثر فضلا عن ذلك ضرورتها الملحة. وأمل في أن تتم محاكاة الجدية التي أبدتها الأطراف فيما يتعلق بمفاوضات تقاسم الثروة في المحادثات المتعلقة بتقاسم

السلطة والترتيبات الأمنية، وأن يستمر الزخم الذي شهدته المفاوضات مؤخرا. ومن الأهمية بمكان القيام بكل ما هو ممكن لكفالة توصل الأطراف إلى إبرام اتفاق خلال الجولة السابعة من المحادثات.

٤٠ - وفي الوقت نفسه، أثبتت الهجمات الأخيرة على بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وعلى الوكالات الإنسانية، إلى جانب التصعيد الكبير للعنف الذي عرفته منطقة جبل مرة وتدهور ظروف المدنيين في العديد من أجزاء دارفور، أثبتت الحاجة الملحة إلى تعزيز الوجود الأمني الدولي في الميدان. وبالتالي يظل أساسيا، بالنسبة للأطراف وللمجتمع الدولي برمته، مواصلة دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وكفالة تزويدها بالموارد اللازمة لقيامها بجميع مهامها على الوجه المناسب، بما في ذلك حماية المدنيين، في انتظار إمكانية الانتقال إلى الأمم المتحدة.